

بتوجّهه لعدد من الأكاديميين في علوم الاقتصاد: هل هي سياسة الهروب من خيار تشاوري وادماجي أوسع؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

تجاوز أزمته المالية المتفاقمة. - يأتي هذا التصريح الهام ليرشّد أصحاب الموقف السياسي الداعي للتخلي على شركاء تونس التاريخيين وعلى رأسهم دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والتوجه لمنظمة دول "البريكس" على اعتبارها جهة قادرة على إقراض تونس خارج سياقات الشّرطيّة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي.

- إعادة تأكيد رئيس الجمهورية لوجهة نظره حول أولوية السلم الأهلي حين التفكير والشروع في برامج إصلاحية. كان ذلك بمناسبة مقابلة رئيسة الحكومة يوم 01 جوان 2023 والذي أكّد من خلاله أهمية البحث في حلول جذرية لمسألة التوازنات المالية للدولة وخاصة ما تعلق برؤيته لإصلاح مجال تدخل دعم المواد الأساسية حيث يرى بأولوية فرض أدعاءات جديدة على الأثرياء المستفيدين من الدعم دون أن يتعرض الفقراء إلى إجراءات تمس من قدرتهم الشرائية المهترئة أصلاً.

لم يعد خافياً أن رئيس الجمهورية يرفض منهجية صندوق النقد الدولي القائمة على دعم الميزانية مقابل الاستجابة لرؤية إصلاحية قادرة على إخراج المالية العمومية من أزمته وإعادة الاقتصاد لدورته المنتجة. هذا ما عبّر عليه صراحة في العديد من المناسبات ومنها دعوته لعدد من الأكاديميين في العلوم الاقتصادية بتاريخ 31 ماي 2023 إلى التفكير في حلول قادرة على تحقيق التوازنات المالية المنشودة على أساس العدالة الاجتماعية وتحقيق توازن الميزان التجاري عبر الحد من توريد الكماليات والعمل على الامن الغذائي

عاشت تونس بين 31 ماي و 01 جوان 2023 على وقع البحث على حلول لتفادي الانهيار المالي للدولة الذي لم يعد موضوع تنبيه من المنظمات و الدول المهتمة بالوضع التونسي فقط بل أصبح جزء من الخطاب الرسمي للدولة حيث صرحت وزيرة المالية أمام مجلس نواب الشعب يوم 01 جوان 2023، وهو الغرفة الأولى المكونة للبرلمان وفق دستور 2022، أنّ عدم الإيفاء بخلص الديون في آجالها يعني بالضرورة إعلان إفلاس الدولة وهذا ما تسعى الحكومة إلى تفاديه عبر استعجال النظر في قانون القرض المبرم بتاريخ 4 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية و البنك الإفريقي للتوريد و التصدير بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

تسارعت الاحداث والتصريحات والمواقف المهتمة بالوضع المالي للدولة التونسية خلال اليومين المذكورين والتي يمكن حصر اهمّها في:

- إعلان البنك الدولي في 31 ماي 2023 أن الجمهورية التونسية تتوصل إلى اتفاق شراكة جديد مع البنك على امتداد الخمس سنوات القادمة وأضاف البنك أنّ تونس التي تعيش أزمة حادة في نقص المواد الأساسية وسط تأخير مقلق في إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي تحتاج إلى المزيد من اللاحاطة من أجل توفير الأرضية التي تسمح بإدخال الإصلاحات المطلوبة.

تصريح سفير جمهورية الصين الشعبية بتونس "وان لي" يوم 31 ماي 2023 خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر السفارة انه لا بديل لتونس على صندوق النقد الدولي من أجل

أما ما تعلق بالشكوك حول جدوى المقاربة المعتمدة من قبل رئيس الجمهورية الذي يرفض تشريك الوسائط بأنواعها فإنّ التجارب السابقة تفذي الشكوك حول الغاية من اللجوء الى الخبراء والأكاديميين. ذلك ما آلت إليه مثلا تجربة لجنة صياغة مشروع دستور 2022 حيث صرّح رئيسها واهم أعضائها أن النسخة النهائية من مشروع الدستور خطيرة ولا تشبه في شيء المشروع الأصلي. فهل يبحث رئيس الجمهورية فعلا على آراء الخبراء التي قد لا تتماشى وبقينية طرحه الاقتصادي والاجتماعي أم أنه يبحث على غطاء أكاديمي يبزر من خلاله رفض منهجية الشرطيّة المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي والدول المؤثرة في قرارات مجلسه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع؟

لا شك أنّ طبيعة المواضيع المطروحة على طاولة النقاش مع الخبراء وعلى رأسها مسألة التوازنات المالية للدولة أخذا بعين الاعتبار ما يتبعها من سياسة الدعم العشوائي ووضعية المؤسسات العمومية ومقاومة الفساد وترشيد النفقات العمومية هي مسائل تتجاوز بكثير النقاش الأكاديمي لتتعلق بالضرورة بعموم التونسيين المعنيين مباشرة بدعم الأسعار وبخدمات المرفق العمومي الذي تقدمه المؤسسات العمومية. إنّ المتنبّع للمشروع السياسي الذي اشرف رئيس الجمهورية على تركيز أركانه يتوقف على استنتاجات متأكدة، منها أنّه لا مكانة للوسائط بمختلف أنواعها من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني في هذا المشروع السياسي، كما أنّ مؤسسات الدولة المنبثقة من هذا المشروع لا تتدخل حاليا في رسم السياسات العمومية، فالنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب لا يسمح إلا بمساءلة بعدية ومقيدة للحكومة، كما أن قوانين المالية، والتي من المفترض أن تكون الحامل للسياسات العمومية، لا يمكن أن تكون مجال نقاش وإسهام من قبل نواب الشعب إلا إذا اكتمل البناء

وإنتاج الطاقة البديلة، كل هذا يندرج في رؤية تعوّل على الذات تحقيقا للكرامة وحفظا للسيادة من كل تدخّل.

إن المقاربة المعتمدة من قبل رئيس الجمهورية تحيل إلى نقائص عديدة وشكوكا في جدوتها:

فعلى مستوى النقائص التي تعترى المقاربة التي توخاها رئيس الجمهورية يكفي الإشارة الى ان المسائل المطروحة تهم واقع جميع التونسيين ومستقبلهم لذلك يصح التساؤل حول الجدوى من التفرد في اقتراح حلول لا يمكن ان تحقق نجاحا الا إذا كانت صادرة عن وعي جماعي ومسؤول. أن القرار السياسي لا يمكنه التفرد في الحسم في مواضيع تهم عددا واسعا من الفاعلين والوسائط خاصة وان مؤسسات الدولة كما سطرها دستور 2022 ما زالت في طور التشكل وأن السياسات المالية العمومية ما زالت سترسم عبر المراسيم على الأقل إلى حدود إقرار قانون المالية لسنة 2024 والذي شرعت الحكومة في إعداده. يضاف إلى ذلك أن البدائل التي يقترحها الرئيس أثبتت محدوديتها سواء في محاصرة الظواهر الظرفية كالاحتكار وندرة المواد الأساسية والفلاء المشط في الأسعار او تلك المتعلقة بمسائل جوهريّة كخلق الثروة ومقاومة البطالة عن طريق الشركات الاهلية أو استعادة الأموال المنهوبة عن طريق الصلح الجزائي. حيث بات الوضع الاقتصادي والاجتماعي مصدر قلق متزايد ليس لدى الجهات المانحة والأطراف الدولية المهتمة بتونس فقط وإنما من طرف سلطة الاجراءات الاستثنائية ذاتها التي أصبحت لا تخفي تخوفاتها من غياب المنجز الاقتصادي والاجتماعي وهي على أبواب استحقاقات انتخابية هامة في القليل من الأشهر القادمة.

المؤسساتي للوظيفة التشريعية عبر
استكمال انتخاب الغرفة الثانية وفق ما أقر
دستور 2022 .
فهل سيكون اللجوء الى خبراء في علوم
الاقتصاد من أساتذة الجامعة التونسية
محاولة للبحث عن الممكن بعيدا على
اكراهات السياسة أم مواصلة الهروب من
خيار تشاوري وإدماجي حقيقي؟

